

## الشرح الكبير

أي حال البدء وحال الانتهاء فلو رمى ذمي مرتدا وقبل وصول الرمية إليه أسلم المرتد  
اعتبر حال الرمي فلا يقتل الذمي به إن مات لأنه غير معصوم حال الرمي وإن صار معصوما حال  
الإصابة وكذا لو جرحه ثم أسلم ونزا ومات لم يقتل الذمي الجرح به مراعاة لحال الجرح ولو  
رمى مسلم مسلما أو جرحه فارتد المرمى قبل وصول السهم إليه أو ارتد المجرع قبل موته  
منه فلا قود نظرا لحال الموت نعم يثبت القصاص في الجرح فلو قطع يده وهو حر مسلم ثم ارتد  
المقطوع ومات مرتدا لثبت القصاص في القطع لأنه كان معصوما حالة الإصابة ثم بين أن العصمة  
تكون بأمرين بقوله ( بإيمان ) أي إسلام ( أو أمان ) من السلطان أو غيره ومراده بالأمان  
ما يشمل عقد الجزية ومثل للمعصوم كما هو شأنه أن يمثل بما خفي بقوله ( كالقاتل ) عمدا  
عدوانا فإنه معصوم ( من غير المستحق ) لدمه وأما بالنسبة لمستحق دمه وهو ولي المقتول  
فليس بمعصوم لكن إن وقع منه قتل للقاتل بلا إذن الإمام أو نائبه فإنه يؤدي لفتياته على  
الإمام فقوله ( وأدب ) راجع لمفهوم غير المستحق فلو قال لا من المستحق وأدب كان أبين ( كمرتد )  
تشبيهه في أدب قاتله أي كقاتل شخص مرتد بغير إذن الإمام فإنه يؤدي ولا يقتل به  
سواء قتله زمن الاستتابة أو بعدها وإنما عليه دية ثلث خمس دية مسلم كدية المجوسي  
المستأمن ( و ) قاتل ( زان أحسن ) بغير إذن الإمام فيؤدب ( و ) قاطع ( يد ) شخص ( سارق )  
أي ثبتت سرقة ببينة أو إقرار فيؤدي لفتياته على الإمام وقوله ( فالقود عينا ) جواب  
قوله إن أتلف مكلف وقوله عينا أي متعينا فليس للولي أن يلزم الدية للجاني جبرا وإنما  
له أن يعفو مجانا أو يقتصر وجاز العفو على الدية أو أكثر أو أقل منها برضا الجاني